تحركات دولية على الساحة النووية: إعادة العقوبات الأممية تضغط على إيران

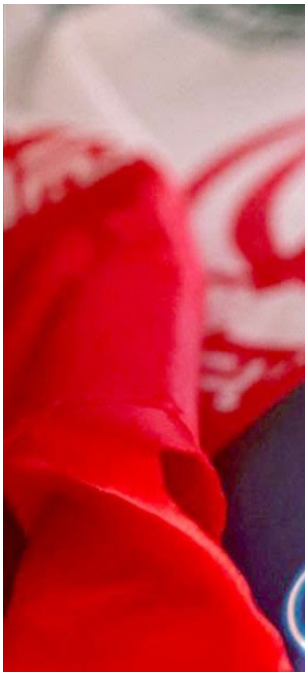

بدأت الترويكا الأوروبية، المكونة من بريطانيا وفرنسا وألمانيا، يوم الخميس حملة تستمر 30 يوماً لإعادة تفعيل عقوبات الأمم المتحدة على إيران، وذلك نتيجة الانتهاكات المستمرة للاتفاق النووي الموقع عام 2015. وتحمل هذه الخطوة دلالات مهمة قد تؤثر بشكل مباشر على مستقبل الملف النووي الإيراني، وعلى الاستقرار والأمن في المنطقة والعالم.

وجاء في تقرير لصحيفة العرب وتابعته "المطلع"، أنه:"كان اتفاق 2015، المعروف باسم خطة العمل الشاملة المشتركة، محاولة دولية لاحتواء برنامج إيران النووي عبر فرض قيود صارمة مقابل رفع عقوبات اقتصادية دولية. لكن مع تصاعد الخلافات وانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق عام 2018، بدأت إيران بالتراجع عن التزاماتها، ما دفع الدول الأوروبية إلى تفعيل آلية "إعادة فرض العقوبات"، والتي تسمح للأمم المتحدة بإعادة تفعيل العقوبات الدولية المفروضة سابقاً".

وتعني إعادة فرض العقوبات عودة القيود التي فرضها مجلس الأمن سابقاً على إيران، ومنها حظر الأسلحة، وقيود على تخصيب اليورانيوم وأنشطة الصواريخ الباليستية، وتجميد أصول وإجراءات حظر سفر ضد أفراد

وكيانات مرتبطة ببرنامج إيران النووي.

ويعيد هذا القرار طهران إلى عزلة اقتصادية ودبلوماسية أشد، ويزيد من الضغوط على النظام الإيراني للامتثال الكامل.

وبالنسبة لإيران، فإن تفعيل هذه الآلية يعني اعتزامها وقف تنفيذ التزاماتها بشكل جزئي أو كلي، وهو ما ظهر جليًا في تسريع طهران تخصيب اليورانيوم إلى مستويات قريبة من تلك اللازمة لصنع الأسلحة النووية.

وتصر إيران على سلمية برنامجها، لكن المجتمع الدولي يظل متخوفًا من نواياها الحقيقية، مما يجعل هذا الملف محل توتر مستمر.

ويعكس الدور الأميركي بقيادة إدارة الرئيس دونالد ترامب تعقيد المشهد، إذ لم تستأنف المحادثات المباشرة مع طهران، وتم تعليقها بسبب توترات ميدانية وقصف منشآت نووية وصاروخية إيرانية.

وتسعى الولايات المتحدة لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي، لكن بدون اتفاق مستقر، فإن احتمال التصعيد يبقى مرتفعًا.

وفي ظل هذه المعطيات، يمكن القول إن إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة على إيران ستكون محطة مفصلية، ليس فقط للملف النووي، بل لتوازن القوى في المنطقة.

ويرى مراقبون أن:"الخطوة ستزيد الضغوط الاقتصادية على إيران، وستضع تحديات جديدة أمام الجهود الدبلوماسية، خصوصًا في ظل التباينات بين القوى الكبرى داخل مجلس الأمن".

ويشير هؤلاء المراقبون إلى أن:"إعادة فرض العقوبات تعني العودة إلى سياسة الضغط القصوى التي تهدف إلى عزل إيران دوليًا ووقف تقدم برنامجها النووي، لكنها في الوقت نفسه تزيد من المخاطر المرتبطة بالتصعيد الإقليمي، مما يجعل الحاجة إلى حلول دبلوماسية مستدامة أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى".

وتفتح إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة على إيران آفاقا معقدة تؤثر بشكل كبير على مسار المفاوضات الجارية والمستقبلية بشأن البرنامج النووي الإيراني.

وتمثل هذه العقوبات ضغوطاً اقتصادية وسياسية متزايدة على طهران، مما قد يجعلها تتخذ مواقف أكثر تشدداً، خاصة إذا اعتبرت هذه الخطوة تصعيداً أو محاولة لفرض إرادة خارجية عليها.

ومن جهة أخرى، قد تستغل إيران هذه الضغوط كوسيلة لزيادة مطالبها في المحادثات، محاولةً الحصول على تنازلات أكبر من القوى الدولية.

وفي ظل توقف المحادثات غير المباشرة بين طهران وواشنطن، وعدم إحراز تقدم ملموس، فإن فرص العودة إلى طاولة الحوار تبدو ضعيفة، ما لم تظهر الأطراف جدية واضحة ومرونة في مواقفها.

وإذا استمرت حالة الجمود، فقد يؤدي ذلك إلى تصعيد الأزمة السياسية والدبلوماسية، ما يضع المنطقة أمام تحديات كبيرة. وعلى صعيد آخر، تفتح العقوبات المجال أمام احتمالين متناقضين؛ التصعيد العسكري أو العودة إلى المفاوضات.

وقد تتحول الأزمة إلى مواجهات عسكرية غير مباشرة، خاصة مع وجود أطراف إقليمية معارضة قوية للبرنامج النووي الإيراني، مثل إسرائيل، التي قد تلجأ إلى خطوات أمنية وعسكرية للحد من التهديد الإيراني.

ويعزز هذا السيناريو من فرص وقوع مواجهات أو عمليات تخريب تستهدف المنشآت النووية والصاروخية، مما يزيد من تعقيد الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط ويهدد استقرارها.

ومع ذلك، فإن مخاطر التصعيد قد تدفع الأطراف إلى التهدئة والعودة إلى طاولة المفاوضات سعياً لتفادي مواجهة واسعة النطاق، مما يتطلب تقديم ضمانات أمنية واقتصادية للطرف الإيراني من أجل إعادة بناء الثقة.

ومن الناحية الإقليمية، ستتأثر دول الخليج والمنطقة بشكل مباشر من هذه التطورات. وقد تزيد العقوبات من حدة التوتر بين إيران وجيرانها، الذين يعتبرون البرنامج النووي الإيراني تهديداً لأمنهم القومي. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة الدعم الإيراني لمجموعات مسلحة في دول مجاورة، مثل اليمن والعراق وسوريا، ما يفاقم النزاعات ويزيد من تعقيد المشهد الإقليمي.

ومن المتوقع أيضاً أن تتأثر خطوط الملاحة البحرية في مضيق هرمز الحيوي، مما قد يهدد إمدادات النفط

والغاز إلى الأسواق العالمية ويؤدي إلى تقلبات في أسعار الطاقة.

وهذه التوترات قد تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار المستمر في الخليج والشرق الأوسط، مما يفاقم من تحديات التنمية الاقتصادية والسياسية في المنطقة.

واقتصادياً، فإن إعادة فرض العقوبات ستكون لها تداعيات كبيرة على إيران، التي تعاني بالفعل من تباطؤ اقتصادي، وضعف في قيمة العملة، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم. وقد تؤدي هذه الظروف إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية والسياسية داخل البلاد، مما يزيد من احتمالات احتجاجات شعبية ضد الحكومة. مواجهة هذه الضغوط الاقتصادية والسياسية قد تكون صعبة على النظام الإيراني، الذي قد يضطر إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة أو حتى تغييرات سياسية لتثبيت موقفه.

وفي الوقت نفسه، من المحتمل أن تسعى إيران لتعزيز تحالفاتها مع دول مثل روسيا والصين، التي يمكن أن تقدم دعما اقتصاديا وسياسيا يساعد في التخفيف من آثار العقوبات، ويمنحها مجالا للمناورة في مواجهة الضغوط الدولية.